الأمم المتحدة

E/ECA/CM/58/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 April 2026

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الدورة الثامنة والخمسون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢ و٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦

تقرير مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عن أعماله خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

مقدمة

١- عُقد اجتماع مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في طنجة، المغرب، في شكل يمزج بين المشاركة حضوريا وعبر الإنترنت، وذلك يومي ٢ و٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦ خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

أولا- افتتاح الجزء الوزاري [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الجزءَ الوزاري ممثلو الدول الأعضاء التالية في اللجنة: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا.

٣- وحضر ممثلون عن الكيانات التالية في منظومة الأمم المتحدة: إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، اللجنة الاقتصادية

A.26-00301 (A)

والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، الاتحاد الدولي للاتصالات، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.

٤- وكان من بين الحضور أيضًا مراقب واحد عن الدولة التالية العضو في الأمم المتحدة: بنغلاديش.

٥- وحضر ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، وبنك التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والوكالة الأفريقية للأدوية، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، والسلطة الدولية لقاع البحار، ومصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة، ومكتب أفريقيا لشبكة العدالة الضريبية، والمعهد النقدي لغرب أفريقيا، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا.

٦- وحضر ممثل عن الجماعة الاقتصادية الإقليمية التالية: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٧- وحضر مراقبون عن الكيانات التالية:[١]

[١] Abdelmalek Essaâdi University; Addis Ababa University; African Guarantee Fund; African Legal Support Facility; Al Akhawayn University; Alliance for a Green Revolution in Africa; Alliance of African Multilateral Financial Institutions; Cadi Ayyad University; Central Corridor Transit Transport Facilitation Agency; Coleaders 4 Africa; Cnexia, Crossroads Group LLC; Data E-Quality Consulting; Deposit and Management Fund; Digital Development Agency; Dure Technologies; Enactus Morocco; European Bank for Reconstruction and Development; Financial Sector Deepening Africa; Fingertips Enterprise Development Partners International; Gates Foundation; Gavi, the Vaccine Alliance; GeeksofAI; General Confederation of Moroccan Enterprises; Global Integrated Management Consulting; Global System for Mobile Communications Association (GSMA); Government of Imo State, Nigeria; Higher Institute of Maritime Studies; Higher International Institute of Tourism of Tangier; International Vaccine Institute; Islamic Development Bank; Jadara Foundation; Jubilee Insurance; Kenya Institute for Public Policy Research and Analysis; Lobito Corridor Transit Transport Facilitation Agency; MedAccess; Miftah Essaâd Foundation; Mohammed V University of Rabat; National Institute for Employment and Vocational Training of Angola; National Ports Agency of Morocco; National School of Commerce and Management of Tangier; Open Society Foundations; Pan-African Youth Union; Payaza Africa; Policy Center for the New South; Port Management Association of Eastern and Southern Africa; PortNet; Poste Maroc for the Tanger-Tétouan-Al Hoceïma Region; Relais Consult Group; Susan Thompson Buffett Foundation; Tanger-Tétouan-Al Hoceïma Regional Centre for Investment; Trans Kalahari Corridor Secretariat.

باء- البيانات الافتتاحية

٨- تولت السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية ورئيسة المكتب المنتهية ولايته، افتتاح الجزء الوزاري.

٩- وأدلى بكلمات افتتاحية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد محمود علي يوسف، والمديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية، السيدة نغوزي أوكونجو إيويالا، ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، السيدة أنالينا بيربوك، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد كلافر غاتيتي. وافتتحت السيدة فتاح رسمياً الجزء الوزاري نيابة عن رئيس الحكومة المغربية، السيد عزيز أخنوش.

١٠- وقالت السيدة فتاح إن على أفريقيا أن تتجاوز النمو الذي يعتمد بشكل أساسي على رأس المال والعمالة، وأن تعزز بدلاً من ذلك قدرتها التنافسية من خلال تحسين الإنتاجية والابتكار والتقدم التكنولوجي. وأضافت أن الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة يشكلان نقطة تحول استراتيجية لتسريع عملية التحول وتعزيز القدرة التنافسية. وأكدت أن هناك حاجة إلى بناء القدرات الرقمية الذاتية، وتعزيز صوت أفريقيا في صياغة الحوكمة التكنولوجية العالمية، والاستفادة من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في سبيل إقامة سوق تكنولوجية قارية. وشددت على أنه يجب على أفريقيا تمويل التحول الاقتصادي من خلال تعبئة الموارد المحلية على نطاق أوسع، وزيادة التمويل الابتكاري، ومواصلة إصلاح النظام المالي العالمي، حتى تتمكن القارة من صياغة التغيير العالمي بدلاً من مجرد التكيف معه.

١١- وقال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إن التحول الرقمي في أفريقيا يعتمد على معالجة المعوقات في ثلاثة مجالات حاسمة، ألا وهي: الطاقة والنقل والتمويل. وأكد المتحدث أن حصة كبيرة من رأس المال الأفريقي ما زالت تُستثمَر في الخارج بدلاً من توجيهها نحو التنمية المحلية، وذلك رغم الحاجة إلى استثمارات ضخمة في مجال التكنولوجيا المالية ومراكز البيانات والذكاء الاصطناعي. ودعا إلى تعزيز المؤسسات والحوافز بهدف تعبئة تلك الموارد في القارة، والحد من الاعتماد على التمويل الخارجي، والاستفادة من الابتكار والتكنولوجيات الرائدة لزيادة القدرة على الصمود وإحداث التحول، على ضوء خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'.

١٢- وقالت السيدة أوكونجو إيويالا إن التجارة العالمية تظل قادرة على الصمود رغم الاضطرابات الكبيرة التي تشهدها، لكن حصة أفريقيا من التجارة العالمية لا تزال دون ٣ في المئة. وعلى القارة أن تستفيد بشكل أفضل من شبابها ومواردها الطبيعية والفرص المتاحة في مجال الخدمات الرقمية والتكنولوجيات الرائدة. ودعت

أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تنويع الشركاء، وجذب الاستثمارات، والارتقاء بسلاسل القيمة، وخفض تكاليف التجارة، والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والإصلاحات الجارية في منظمة التجارة العالمية لتعزيز مكانتهم في التجارة العالمية.

١٣- وأكدت رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الابتكار في المجال الرقمي يتيح فرصا كبيرة لأفريقيا، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والتجارة، مشيرة إلى أن تحقيق هذه الإمكانات يتطلب اتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات هي: الاستثمار في البنية التحتية والاتصال الرقمي والمهارات الرقمية؛ وتعزيز الحوكمة في مجال استخدام البيانات وتنسيقها؛ وإقامة شراكات لبناء نظم الابتكار ودعم نقل التكنولوجيا وتعزيز القدرات المؤسسية.

١٤- وأشار الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن المؤتمر يُعقد في سياق حالة من عدم اليقين العالمي الشديد بسبب التشرذم الجيوسياسي والصراعات، وهو ما يزيد الضغط على الحيز المالي المحدود للقارة. وأضاف أن قدرة القارة على الصمود اقتصاديا لم تُفض بعد إلى تحول هيكلي حقيقي. وتستلزم الاستفادة من التكنولوجيات لتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا اتخاذَ إجراءات في أربعة مجالات حاسمة: الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك الطاقة الموثوقة؛ والاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم وتنمية المهارات؛ والعمل بشكل جماعي بالاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتعبئة التمويل الاستراتيجي، وذلك من خلال تعزيز تعبئة الموارد المحلية، من بين وسائل أخرى. ويجب على أفريقيا أن تتحرك على الفور إذا أرادت أن تجعل من شبابها محركا للتحول.

١٥- وأشارت السيدة فتاح خلال افتتاحها المؤتمر رسميًّا نيابة عن رئيس الحكومة المغربية، إلى أن طنجة تعد محورا استراتيجيا يربط بين أفريقيا وأوروبا، وذكّرت بأن المدينة استضافت، قبل ٦٦ عاما، الدورة الثانية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي معرض حديثها عن الاستثمارات التي ضخها المغرب في البنية التحتية الرقمية وطموح البلاد في أن تصبح مركزا رئيسيا للذكاء الاصطناعي في القارة، شددت على حاجة أفريقيا الملحة إلى تغيير نماذج إنتاجيتها والاستجابة للتغير التكنولوجي السريع من خلال تعزيز الابتكار والتعاون القاري وتوسيع الأسواق وزيادة تعبئة الموارد المحلية. ودعت إلى اعتبار الابتكار والتكنولوجيات الرائدة أدوات أساسية للنمو الاقتصادي، وإلى منح الأولوية للاستثمار في شباب القارة، وحثت على التوصل إلى اتفاق بشأن رؤية قارية مشتركة في هذا الصدد.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٦- انتُخبت البلدان التالية بالإجماع لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: الكاميرون

النائب الأول للرئيس: سيراليون

النائب الثاني للرئيس: كينيا

النائب الثالث للرئيس: زامبيا

المقرر: المغرب

١٧- أعرب الرئيس الجديد المنتخب، الوزير المفوض المكلف بالتخطيط بوزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية في الكاميرون، بول تاسونغ، عن شكره للمكتب المنتهية ولايته، وقال رغم أن أفريقيا تحرز تقدما في مجال التطور التكنولوجي وتسجل معدل نمو اقتصادي بنسبة ٤ في المئة، إلا أن هذا النمو لا يزال غير كافٍ للحد من الفقر بشكل ملموس، لأنه لم يكن مدفوعا بزيادة في الإنتاجية أو بتحول هيكلي. وأضاف أنه يجب على أفريقيا أن تستفيد من التكنولوجيات الرائدة بشكل استراتيجي وشامل للجميع لإحداث تحول في القطاعات المهمة. والمجالات الثلاثة ذات الأولوية هي: سد فجوة الإنتاجية من خلال التكنولوجيا والابتكار؛ والاستفادة من البيانات والمنصات الرقمية لتعزيز التكامل القاري؛ ووضع إطار عمل أفريقي يجعل الذكاء الاصطناعي يدعم تنمية القارة بشكل فعال.

١٨- وعقب بيان القبول الذي أدلى به الرئيس الجديد المنتخب، اعتمد المؤتمر برنامج العمل وجدول الأعمال التاليين بدون تعديلات، استنادا إلى مشروع برنامج العمل (E/ECA/CM/58/3/Rev.2) وجدول الأعمال المؤقت الذي سبق تعميمه بوصفه الوثيقة E/ECA/CM/58/1:

١- افتتاح الجزء الوزاري.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- حوار بشأن موضوع الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

(أ) لمحة عامة عن الاتجاهات الاقتصادية العالمية الحالية والتحديات ذات الصلة وآثارها على أفريقيا؛

(ب) الكلمة الرئيسية: محاضرة أديبايو أديديجي التذكارية لعام ٢٠٢٦؛

(ج) إطلاق التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٢٦؛

(د) مناقشة رفيعة المستوى.

٤- حلقات النقاش الرفيعة المستوى.

٥- إطلاق مبادرة التمويل المستدام للصحة.

٦- النظر في التوصيات واعتماد القرارات.

٧- النظر في البيان الوزاري وإقراره.

٨- مسائل أخرى.

٩- اختتام الجزء الوزاري والدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثالثا- حوار بشأن موضوع الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف- لمحة عامة عن الاتجاهات الاقتصادية العالمية الحالية والتحديات ذات الصلة وآثارها على أفريقيا

١٩- قالت السيدة حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي، المكلفة بالبرامج وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في معرض تقديمها لمحةً عامة عن الاتجاهات الاقتصادية العالمية الحالية والتحديات ذات الصلة وآثارها على أفريقيا، إن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة جديدة تتسم بانخفاض معدلات النمو، وتزايد حالة عدم اليقين، وتفاقم الصدمات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية، وتشظي التجارة، والشروط المالية المتشددة أكثر. وقد أثّرت تلك التطورات على أفريقيا من خلال ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتعطل طرق التجارة، وتقلص فرص الحصول على تمويل بشروط ميسرة. وأكدت أنه في مواجهة التحديات الهيكلية مثل تزايد النزعة الحمائية وارتفاع تكاليف رأس المال، ستعتمد قدرة أفريقيا على الصمود ونموها على التكامل الإقليمي، والاستثمارات الرامية إلى تعزيز الإنتاجية، والتموضع الاستراتيجي في ظل التحولات العالمية في مجالي الطاقة والتكنولوجيا.

٢٠- ثم قدمت السيدة مرسي تقريرا عن موضوع الدورة الثامنة والخمسين للجنة: 'النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحول الاقتصادي لأفريقيا' (E/ECA/COE/44/6-E/ECA/CM/58/4). وأشارت إلى أن العائق الرئيسي الذي يحول دون النمو في أفريقيا لا يكمن في الوصول إلى التكنولوجيا، بل في القدرة على استيعاب التكنولوجيات الرائدة وتكييفها ونشرها وتوسيع نطاقها لتحقيق مكاسب مستدامة في الإنتاجية وتحقيق التحول الهيكلي. فبينما يتسع نطاق الوصول إلى التقنيات الرقمية والتكنولوجيات الرائدة، يحدُّ ضعف قدرة الاستيعاب وتشظي الأسواق من تأثيرها. وأضافت أن أفريقيا تمتلك مزايا استراتيجية قوية تدعم التحول القائم على التكنولوجيا، بما في ذلك ساكنة شابة وكبيرة التعداد، وإمكانات وفيرة في مجال الطاقة المتجددة، واحتياطيات كبيرة من المعادن الحيوية الضرورية للطاقة النظيفة والتكنولوجيات الرقمية، وموارد بيانات تشهد نموا سريعا. وتتطلب الاستفادة من تلك الموارد بفعالية اتخاذ مبادرات على نطاق القارة، والتنسيق، والتكامل الإقليمي. ولتحقيق نمو قائم على الإنتاجية ومدفوع بالابتكار، يجب على صانعي السياسات التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية: الحوكمة والمؤسسات؛ ونظم المهارات والابتكار؛ والبنية التحتية والتمويل؛ والتكامل الإقليمي؛ والاستراتيجيات الخاصة بكل قطاع.

٢١- وعقب العرض، سلط المشاركون الضوء على أهمية الجهود الوطنية في مجالات ريادة الأعمال الرقمية، والتمويل لدعم ابتكارات الشباب، والحوكمة الرقمية، والخدمات الطبية عن بُعد، والدفع عبر الإنترنت، والمنصات الزراعية. وأكدوا أن التكنولوجيا عنصر أساسي للدفع بعجلة التحول الهيكلي، وحثوا على إيلاء مزيد من الاهتمام بسُبل الاستفادة منها بشكل أكثر فعالية وعلى نطاق واسع.

٢٢- وقد استشهدوا بتجارب من بلدان مختلفة، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار وأجهزة الاستشعار وصور الأقمار الصناعية في مجالات الحماية الاجتماعية، ومراقبة ممرات النقل، والزراعة، والصحة، وتخطيط الاستثمار الرأسمالي. وقد تم التأكيد على أهمية الضمانات والأطر السياساتية، لا سيما فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والخصوصية والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا وحماية التفكير النقدي والقدرات البشرية. وأَعربوا عن القلق بشأن العقوبات أحادية الجانب المفروضة على بعض البلدان الأفريقية، وهي العقوبات التي تحد من حصولها على التكنولوجيات الرائدة والأدوات الرقمية، وتعرقل قدرتها على حشد رؤوس أموال القطاع الخاص للدفع بعجلة النمو وإحداث التحول الاقتصادي.

باء- الكلمة الرئيسية: محاضرة أديبايو أديديجي التذكارية لعام ٢٠٢٦

٢٣- ألقى السيد تريفور مانويل، وزير المالية الأسبق في جنوب أفريقيا، محاضرة 'أديبايو أديديجي التذكارية' لعام ٢٠٢٦ التي تناولت موضوع تسخير البيانات والابتكار لتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا.

٢٤- ووضع السيد مانويل الخيارات التي تواجهها أفريقيا في سياق عدم اليقين العالمي المتزايد، مشيرا إلى أن الإجراءات أحادية الجانب التي اتُّخذت مؤخرا تؤدي إلى تفاقم التقلبات في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، وتعطل سلاسل الإمداد، وتهدد الأمن الغذائي، حيث يقع العبء الأكبر على كاهل أفقر الفئات. ومن هذا المنطلق، شدد على أهمية تعزيز العمل الجماعي لزيادة الشفافية في مجال الإقراض والديون السيادية، بهدف تعزيز الرقابة على وكالات التصنيف الائتماني ومساءلتها، في ظل نظام مالي عالمي يهيمن عليه الدائنون. وفي معرض حديثه عن 'فريق الخبراء الأفريقي' الذي أنشأته مجموعة العشرين برئاسة جنوب أفريقيا، سلط الضوء على التوصيات القائمة على الأدلة، والرامية إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، ومعالجة أزمة الديون، وفتح الباب أمام الاستثمارات، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتعميق الشراكات الأفريقية.

٢٥- وقال إن الجماعات الاقتصادية الإقليمية تؤدي دورا مهما في تعزيز التكامل والقدرة على الصمود، وإنه ينبغي اختبار توصيات الخبراء في مجال السياسات وتكييفها مع الواقع الوطني والإقليمي. وحث الوزراء على اتخاذ إجراءات جريئة ومنسقة لتسريع عملية التصنيع، وتعزيز التكامل الإقليمي، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية، والاستفادة من عائد الشباب الأفريقي، ودعم النظام الدولي القائم على قواعد. وأكد أن التجديد الأفريقي يجب أن يبدأ بالأفارقة أنفسهم.

جيم- إطلاق التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٢٦

٢٦- قدم السيد ستيفن كارينغي، مدير شعبة سياسات الاقتصاد الكلي والتمويل والحوكمة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، نسخة عام ٢٠٢٦ من 'التقرير الاقتصادي عن أفريقيا'.[٢] وقال إنه، كما يوضحه التقرير، رغم النمو القوي الذي شهدته أفريقيا مؤخرًا، لا تزال هناك تحديات مستمرة، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة، والتوسع الحضري السريع، والفجوات الكبيرة بين الجنسين، وبطء التحول الهيكلي. وأكد أن أفريقيا أمامها فرصة سانحة للتحرك بشكل حاسم نحو نمو مدفوع بالإنتاجية، من خلال الاستفادة من أحدث التقنيات والاستناد إلى مواردها الاستراتيجية، وهي: وفرة مصادر الطاقة المتجددة،

(٢) Economic Report on Africa 2026: Growth through Innovation – Harnessing Data and Frontier Technologies for Africa's Economic Transformation (Addis Ababa, 2026).

والمعادن الحيوية، والسكان الشباب، والبيانات باعتبارها موردا ناشئا، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشار إلى أن التكنولوجيات الرائدة بدأت بالفعل في إحداث تغيير جذري في قطاعات مهمة، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، والزراعة، والصناعة، والتجارة، فضلاً عن الاقتصاد الرقمي والخدمات العامة. ويمكن أن يؤدي ارتفاع مؤشر الاستعداد للتكنولوجيات الرائدة بمقدار ١ في المئة إلى نمو في الإنتاجية بنحو ٢,٢٦ نقطة مئوية، على أن تظهر آثاره في غضون ثلاث سنوات أو أربع. ويظل تعزيز الحوكمة والتمويل ورأس المال البشري والبنية التحتية والتكامل الإقليمي واستراتيجيات التنمية القطاعية المتنوعة من الأولويات السياساتية الأساسية لتحويل اعتماد التكنولوجيا إلى تحول هيكلي.

دال- مناقشة رفيعة المستوى

١- مقدمة

٢٧- عُقدت جلسة نقاش رفيعة المستوى بشأن موضوع الدورة ، حيث تولت إدارتها السيدة آن ماري دياس بورخيس، مقدمة الأخبار السابقة في هيئة الإذاعة البريطانية.

٢- العروض

٢٨- شكلت العروض التي قُدّمت في إطار البنود الفرعية الثلاثة الأولى من البند ٣ من جدول الأعمال أساسا للمناقشة الرفيعة المستوى.

٣- المناقشة

٢٩- في المناقشة التي تلت ذلك، شدد المشاركون على ضرورة التعامل مع الابتكار باعتباره تحديا بنيويا أوسع، حيث يشمل حماية الملكية الفكرية، والتمويل، والتنسيق المؤسسي، والربط بين البحث والنتائج الإنتاجية. ودعوا إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال البحث والتطوير، بما في ذلك آليات لتجميع الموارد مثل إنشاء صندوق أفريقي للبيانات، وأطر تنظيمية منسقة، ونظم ابتكار محلية. وحذروا من أن تدفقات رأس المال الاستثماري من الخارج قد تؤدي إلى نقل الملكية الفكرية خارج القارة، مؤكدين على أهمية توفير التمويل المحلي والداخلي الكافي. كما شددوا على أهمية إدماج البعد المناخي في المناقشات المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة، وعلى ضرورة تحقيق ذلك بنُهج تتناسب مع القدرات الوطنية والقيود المالية المختلفة.

٣٠- وقد سلطوا الضوء على القيود الهيكلية المرتبطة بالهيكل المالي العالمي الحالي، وأكدوا مجددا على الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات، ودعوا إلى تعزيز

الآليات الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وزيادة التضامن بين بلدان الجنوب، وإيجاد حلول يصممها الأفارقة من أجل الأفارقة.

٣١- وأكد المشاركون على الدور الذي تقوم به منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في دعم التعاون عبر الحدود في مجال الملكية الفكرية وتعزيز نظم الابتكار المحلية، وأشاروا إلى أن التكنولوجيات الرائدة تكتسي أهمية حاسمة في دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الروابط مع الشركات الكبرى، والدفع بعجلة التحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث تضطلع الحكومات بدور تمكيني في هذا الصدد.

٣٢- وقد رحبوا بالإعلان المتعلق بتسخير التكنولوجيات الرائدة والسيادة الرقمية والابتكار من أجل توفير فرص العمل للشباب وإحداث التحول الاقتصادي، الذي اعتمده اتحاد الشباب الأفريقي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٦ على هامش الدورة. وفي هذا الإعلان، حث شباب أفريقيا الحكومات على إنشاء بنية تحتية سيادية للبيانات، ومواءمة إدارة البيانات، وتعزيز الأمن السيبراني. ودعوا إلى توسيع نطاق التمويل المختلط لدعم المؤسسات الناشئة التي يقودها الشباب، وإلى تقليص العوائق التي تعترض التجارة الرقمية بين البلدان الأفريقية، كما شجعوا على تعزيز المساءلة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب في وضع السياسات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي.

٤- التوصيات

٣٣- في ضوء المناقشة التي جرت، قدم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' زيادة الاستثمار في البحث والتطوير؛

'٢' تعزيز أطر الملكية الفكرية؛

'٣' توسيع نطاق التمويل المحلي للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الحد من الاعتماد على رأس المال المدار من الخارج؛

'٤' مواءمة إجراءات الصفقات العمومية مع أهداف الابتكار؛

'٥' تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعبئة رأس المال الاستثماري المحلي من أجل دعم تسويق المعرفة المنتجة محليا؛

'٦' دمج الاستراتيجيات الرقمية وتنمية المهارات والقدرة على تحمل تغير المناخ في سياسات الابتكار الوطنية، وجعل التكنولوجيات الرائدة تساهم بشكل مباشر في نمو الإنتاجية وإيجاد فرص العمل وتحقيق التحول الهيكلي؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تقديم الدعم لأعضائها في وضع نُهج متسقة لحماية براءات الاختراع، وإدارة البيانات والتكنولوجيا، والتعاون عبر الحدود في مجال الملكية الفكرية، وذلك من خلال مبادرات قارية مثل إنشاء صندوق أفريقي للبيانات، من بين وسائل أخرى؛

'٢' تيسير إقامة شراكات إقليمية في مجالي البحث والابتكار، وذلك من خلال آليات مؤسسية تجمع الموارد من الجامعات ومؤسسات البحث والقطاع العام، من بين أمور أخرى؛

'٣' التشجيع على إقامة منصات إقليمية للبحوث والسياسات التعاونية التي تعزز الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، وتشجع على اعتماد تكنولوجيات المناخ والتقنيات الخضراء، وتزيد من إمساك أفريقيا بزمام البيانات والبنية التحتية الرقمية؛

'٤' تكييف المشورة في مجال السياسات مع القدرات الوطنية المتباينة، وتعزيز الدعم التحليلي لإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وتوسيع فرص العمل الرقمية للشباب.

رابعا- حلقات النقاش الرفيعة المستوى [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- حلقة النقاش الأولى: الاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق النمو الاقتصادي والتحول

١- مقدمة

٣٤- تولت السيدة دياس بورخيس إدارة حلقةَ النقاش التي شارك فيها مدير الخزينة والتمويل الخارجي بوزارة الاقتصاد والمالية في المغرب، السيد محمد طارق بشير؛ ووزير المالية والاقتصاد والتخطيط السوداني، السيد جبريل إبراهيم؛ ومحافظ

مصرف تنزانيا، السيد إمانويال توتوبا؛ ووزير التخطيط والتنمية الاقتصادية في سيراليون، السيد كينييه بالاي؛ والسيد تاسونغ، الذي تحدث بصفته الوزارية.

٢- العروض

٣٥- أشار السيد بشير إلى الدور المحوري الذي تؤديه الرقمنة في إعادة تشكيل سلاسل القيمة وتعزيز الشفافية، قائلا إنها يمكن أن تكون بمثابة محفز لإحداث تحوّل اقتصادي حقيقي، مُضيفا أن توفير التمويل الكافي يكتسي أهمية مركزية، لا سيما في مجالي الابتكار والمؤسسات الناشئة.

٣٦- وأكد السيد إبراهيم على أهمية التقنيات الرقمية في نمو الإنتاجية وتعزيز القدرة على الصمود. ودعا إلى منح الأولوية للقطاعات ذات التأثير الكبير وتعزيز تقديم الخدمات العامة القائمة على البيانات، وشجع على تبادل المعارف والخبرات لتسريع التحول الرقمي في أفريقيا بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

٣٧- وأكد السيد بالاي على أهمية البيانات والتكنولوجيا في التخطيط وإضافة القيمة، وقدم أمثلة عن تطبيقاتها في قطاعات مثل الزراعة والتعليم والصحة من أجل تعزيز الإنتاجية وتحسين تقديم الخدمات وإيجاد فرص عمل للشباب.

٣٨- وأشار السيد توتوبا إلى أن الخدمات المالية الرقمية تقوم بدور أساسي في توسيع نطاق الشمول المالي، وخفض تكاليف المعاملات، وتحسين توزيع رأس المال. وأكد أنه لا بد من مواصلة الاستثمار في أطر تنظيمية فعالة لدعم تلك النتائج.

٣٩- وقال السيد تاسونغ إن التكنولوجيات الرائدة تعيد تشكيل أنظمة الإنتاج والاستهلاك، رغم أن تقلبات الاستثمار لا تزال تشكل تحديا. وأكد على أهمية الاستفادة من القاعدة السكانية الشابة في أفريقيا وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وهو ما ينبغي أن تستكمله سياساتٌ عامة داعمة.

٣- المناقشة

٤٠- في المناقشة التي تلت ذلك، أشار المشاركون إلى أن التكنولوجيات الرائدة تنطوي على إمكانات لتسريع النمو والتحول الهيكلي وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وأن اعتماد تلك التكنولوجيات يؤدي بالفعل إلى تحسينات ملحوظة في إدارة الضرائب وتحصيل الإيرادات. وأكدوا على الدور الحاسم الذي تضطلع به الجاليات في الخارج وتنمية الموارد البشرية، ودعوا إلى تعزيز التعاون وتبادل المعارف ووضع رؤية موحدة للدفع بعجلة التحول التكنولوجي الشامل في جميع أنحاء أفريقيا.

٤١- وعلاوة على ذلك، حددوا قيود التمويل باعتبارها العائق الرئيسي الذي يحول دون الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة، ودعوا إلى توسيع نطاق استخدام سندات التنمية وأدوات التمويل المختلطة والابتكارية، فضلا عن تعزيز الشراكات، بما في ذلك توسيع نطاق التعاون مع الجاليات في الخارج. كما شددوا على أهمية وجود مؤسسات قوية وأنظمة رقمية متينة، لا سيما أنظمة الدفع القابلة للتشغيل البيني، وذلك في سبيل تسريع التقدم في الاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق النمو المطرد والتحول الهيكلي.

٤- التوصيات

٤٢- في ضوء المناقشة التي جرت، قدم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية التمكينية، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة وبنية الاتصال الالكتروني الرقمي، بهدف الدفع بعجلة الابتكار والاستفادة من التكنولوجيات الرائدة؛

'٢' تعبئة التمويل من خلال أدوات ابتكارية، بما في ذلك التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

'٣' تعزيز الموارد البشرية وقدرتها على الابتكار، وزيادة استخدام التكنولوجيا وتوسيع نطاقه من خلال تنمية المهارات والتدريب التقني الشاملين للجميع؛

'٤' وضع أطر عمل لإدارة البيانات وتعزيز الرقمنة في الإدارة العامة؛

'٥' تعزيز نظم الابتكار وتشجيع مشاركة الشباب والقطاع الخاص في المبادرات ذات الصلة؛

'٦' تعزيز التعاون الإقليمي والتعلم من الأقران ومشاركة الجاليات في الخارج من أجل تحفيز الابتكار والدفع بعجلة التقدم وضمان الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الرائدة؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تعزيز دعم بناء قدرات أعضائها في مجال الاستفادة من التكنولوجيات الرائدة؛

'٢' تقديم المساعدة التقنية لأعضائها في صياغة وتنسيق الأطر السياساتية والتنظيمية في مجال الابتكار والتكنولوجيا؛

'٣' دعم أعضائها في تعزيز أنظمة البيانات ووضع سياسات قائمة على الأدلة؛

'٤' تعزيز النُّهج الإقليمية في مجالات البحث والابتكار وتبادل المعارف.

باء- حلقة النقاش الثانية: إطلاق العنان لأفريقيا المستقبل: النهوض بالبنية التحتية الرقمية العامة ومراكز البيانات والسيادة

١- مقدمة

٤٣- تولت السيدة دياس بورخيس إدارةَ حلقةِ النقاش التي شارك فيها نائب الرئيس ووزير المالية في بوتسوانا، السيد ندابا نكوسيناتي غاولاتي؛ ووزير الاتصالات والتحول الرقمي في موزامبيق، السيد أميريكو موتشانغا؛ ونائب وزير التخطيط والاستثمار بمكتب رئيسة الجمهورية في جمهورية تنزانيا المتحدة، السيد بيوس ستيفن شايا؛ والمبعوث الخاص لشؤون التكنولوجيا في كينيا، السيد فيليب ثيغو؛ ورئيسة فرع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالرابطة العالمية لنظام الاتصالات المتنقلة، السيدة أنجيلا وامولا؛ والمدير التنفيذي المعني بالاشتراك في المواقع بمؤسسة كاسافا للتكنولوجيات، السيد عادل اليوسفي.

٢- العروض

٤٤- أكد السيد غاولاثي أن الرقمنة تؤدي دورا حاسما في تعزيز الشمول وتحسين تقديم الخدمات، وسلط الضوء على نماذج التمويل الابتكاري التي تطبقها بوتسوانا، بما في ذلك فرض ضريبة قدرها ١ في المئة على مزودي خدمات الهاتف المحمول، وتخصيص تمويل بقيمة ١,٢ مليار بولا للبنية التحتية الرقمية.

٤٥- وقال السيد موتشانغا إن التحول الرقمي يتيح الوصول العادل إلى الخدمات ويخفف من أعباء التنقل، وشدد على الحاجة إلى بنية تحتية رقمية عامة آمنة وشاملة للجميع، والقدرة على التحكم في البيانات محليا، والتعاون مع القطاع الخاص، مشيرًا إلى أن البنية التحتية الرقمية لا تقل أهمية عن الطاقة والنقل.

٤٦- وقال السيد شايا إن جمهورية تنزانيا المتحدة تُدمج التكنولوجيا الرقمية في خططها الإنمائية بهدف تحسين تحصيل الإيرادات والعمليات الجمركية والمدفوعات الحكومية. وأضاف أن البلاد تستثمر في البنية التحتية الرقمية، وتنمية المهارات،

والأمن السيبراني في مختلف القطاعات، وذلك بهدف الوصول إلى اقتصاد تبلغ قيمته تريليون دولار بحلول عام ٢٠٥٠.

٤٧- وقال السيد ثيغو إن العالم يدخل 'عصر الذكاء'، الأمر الذي يتطلب تطوير البنية التحتية الرقمية العامة لدعم نماذج الذكاء الاصطناعي باللغات المحلية، وبالتالي توليد رؤى تساهم في تحسين عملية اتخاذ القرار. وأشار إلى أن البيانات الأفريقية لا تمثل سوى حوالي ١ في المئة من إجمالي بيانات التدريب الخاصة بالذكاء الاصطناعي على مستوى العالم.

٤٨- وقالت السيدة وامولا بما أن أفريقيا تمثل وُجهة لأكثر من ٥٠ في المئة من المبيعات العالمية للأجهزة منخفضة التكلفة، فإن ارتفاع تكاليف الأجهزة يؤثّر على القارة بشكل غير متناسب. وأضافت أن الربط الذكي يتجه نحو الأجهزة المتطورة، وأن أفريقيا تتعرض لخطر التخلف عن الركب مع تحول الشركات المصنِّعة العالمية إلى إنتاج خوادم الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات.

٤٩- وأكد السيد اليوسفي على ضرورة الاستثمار في إنشاء مصانع للذكاء الاصطناعي لتكون محركا لتشغيل نماذج الذكاء الاصطناعي، مشيرًا إلى أن العدد الحالي لمراكز البيانات يحتاج إلى زيادة بمقدار عشرة أضعاف لتلبية الطلب من الحكومات. ومن المهم أيضا مواءمة نظام البيانات بأكمله مع احتياجات المستخدمين، وإخضاع تكاليف الطاقة للرقابة، وتعزيز التكامل الإقليمي من خلال تطوير خوادم وطنية مستقلة موجودة في الخارج، والتي تعرف أيضا باسم 'سفارات البيانات'.

٣- المناقشة

٥٠- في المناقشة التي تلت ذلك، أشار المشاركون إلى أن مستقبل أفريقيا الرقمي يجب أن يُبنى في أفريقيا، وأن يُصمم من أجل الأفارقة، وأن يخدم أولويات التنمية الأفريقية. كما أنه من الأهمية بمكان تحقيق التكامل الرقمي ومواءمة السياسات والبنية التحتية في جميع أنحاء أفريقيا، وذلك للدفع بعجلة النمو الاقتصادي وتعزيز التعاون الإقليمي.

٥١- وشدد المشاركون على ضرورة تحقيق السيادة الرقمية والإمساك بزمام البيانات، وتعزيز الأمن لتمكين أفريقيا من الحفاظ على قيمة بياناتها، ودعوا إلى إنشاء نظام موحد للبنية التحتية الرقمية للدفع بعجلة الإدماج وتقديم الخدمات والمشاركة الاقتصادية. وقالوا إن أفريقيا بحاجة إلى التحول من مستهلكة للبنية التحتية الرقمية إلى منتجة ومستهلكة في آن واحد. وعلاوة على ذلك، لا بد من قياس تأثير التكنولوجيا الرقمية على النمو الاقتصادي.

٤- التوصيات

٥٢- في ضوء المناقشة التي جرت، قدم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مواتية والحرص على تنسيق السياسات المتعلقة من أجل حوكمة البيانات وتدفقها عبر الحدود؛

'٢' الاستثمار في آخر مِيلٍ للبنية التحتية الرقمية اللازمة لتوسيع نطاق الوصول إلى النطاق العريض، والاستثمار في البنية التحتية للاتصالات، وضمان ربط المجتمعات الريفية بالشبكات الرقمية؛

'٣' تعزيز قدرات نُظُمهم الإحصائية الوطنية في مجال جمع البيانات وقياس تأثير التكنولوجيات الرقمية على النمو الاقتصادي؛

'٤' ضمان السيادة على البيانات من خلال إنشاء مراكز بيانات محلية مع توفير طاقة موثوقة وبأسعار معقولة لمصانع الذكاء الاصطناعي؛

'٥' الحرص على المشاركة الفعالة والناجحة للجاليات في الخارج والشباب والقطاع الخاص في مبادرات التحول الرقمي الوطنية؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' مواصلة تقديم الدعم التقني لأعضائها في وضع وتنفيذ استراتيجيات الرقمنة الوطنية في إطار 'الاستراتيجية الأفريقية للتحول الرقمي' و'استراتيجية الاتحاد الأفريقي القارية بشأن الذكاء الاصطناعي'؛

'٢' دعم أعضائها في قياس تأثير التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي على النمو الاقتصادي.

خامسا- إطلاق مبادرة التمويل المستدام للصحة [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف- مقدمة

٥٣- كانت هذه الجلسة بمثابة الإطلاق الرسمي لمبادرة التمويل المستدام للصحة، وهي مبادرة قارية أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع المراكز الأفريقية

لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ومنظمة الصحة العالمية، ومصارف التنمية، وسائر الشركاء، بهدف تسريع إصلاح التمويل المستدام للصحة في جميع أنحاء أفريقيا.

باء- العروض

٥٤- عرض مدير الديوان في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد أبو بكري دياو، الخطوط العريضة لمبادرة التمويل المستدام للصحة، بما في ذلك مسارات عملها السبعة، وهي: دمج الصحة في الأطر المالية والاقتصادية الكلية الوطنية؛ وتوظيف أدوات التمويل الابتكاري؛ وتعزيز أنظمة البيانات والتتبع والمساءلة؛ والاستفادة من التقنيات الرقمية والتكنولوجيات الرائدة؛ وتوفير بناء القدرات والدعم للإصلاح على المستوى القطري؛ وتوسيع نطاق التكامل الإقليمي والتصنيع المحلي من خلال تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتغيير النظرة السائدة من اعتبار الصحة تكلفة إلى اعتبارها استثمارًا اقتصاديًّا.

٥٥- وقال إن معظم البلدان الأفريقية لم تفِ بعدُ بالالتزام الذي قطعته على نفسها في إعلان أبوجا لعام ٢٠٠١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، والمتمثل في تخصيص ١٥ في المئة من الميزانيات الوطنية لقطاع الصحة. وأكد أن الحكومات تغطي أقل من ٤١ في المئة من إجمالي الإنفاق الصحي، بينما تتول الجهات المانحة الخارجية تمويل النسبة المتبقية، أو يتم ذلك من خلال المدفوعات التي سددتها الأسر من مواردها الخاصة. وأشار إلى أن غياب أطر الحوكمة يحد من الجاذبية الاستثمارية لقطاع الصحة، وسلط الضوء على عدة فرص متاحة، بما في ذلك توفر رأس المال المؤسسي الخاص على الصعيد العالمي. وأكد أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لأفريقيا تتيح أيضا فرصة غير مسبوقة للاستفادة من السوق القارية لدعم عمليات الشراء الجماعي وتصنيع الأدوية محليًّا.

جيم- المناقشة

٥٦- في المناقشة التي تلت ذلك، رحب المشاركون بالمبادرة وبإطلاقها، مؤكدين أنه لا يمكن تحقيق أي تنمية اجتماعية واقتصادية ذات مغزى دون تمتّع السكان بصحة جيدة. وقالوا إن تمويل قطاع الصحة يُعد من الوسائل الأساسية لتحقيق هذه التنمية، إلى جانب البنية التحتية ومراقبة الجودة والقدرات الإنتاجية. وأضافوا أنه لا بد من توفير بيانات وتكنولوجيات وأدوات رقمية عالية الجودة من أجل توجيه السياسات وتحسين الكفاءة وتعزيز قدرة النظم الصحية على الصمود.

٥٧- وقد أكدوا أن هناك حاجة إلى زيادة تعبئة الموارد المحلية لتمويل قطاع الصحة، وزيادة التصنيع المحلي للأدوية والمنتجات الطبية الأخرى. كما أنه لا بد

من إقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، وتحسين الانضباط المالي، وتعزيز التعاون على نطاق القارة، وذلك من أجل التصدي للتحديات الهائلة التي يواجهها قطاع الصحة وضمان وجود أنظمة صحية أقوى وأكثر قدرة على الصمود في أفريقيا.

دال- التوصيات

٥٨- في ضوء المناقشة التي جرت، قدم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' الالتزام بتحقيق إنجاز ملموس واحد يمكن للجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائها أن تقدم له دعما تقنيا منظما؛

'٢' وضع اتفاقات مشتركة بين وزارات المالية والصحة تُدمج الاستثمار في مجال الصحة ضمن الإطار المالي الوطني الكلي؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تقديم الدعم التقني لأعضائها بهدف خفض تكلفة المستلزمات والمعدات الطبية من خلال عمليات الشراء الجماعية، بالتعاون مع سائر الشركاء؛

'٢' إنشاء وتشغيل بوابة إلكترونية متكاملة لجمع بيانات شاملة عن الرعاية الصحية، بما في ذلك بيانات عن استخدام الرعاية الصحية والإنفاق عليها، والمدخلات والمخرجات، ومساهمة قطاع الرعاية الصحية في الناتج المحلي الإجمالي.

سادسا- النظر في التوصيات واعتماد القرارات [البند ٦ من جدول الأعمال]

٥٩- نظر المؤتمر في التوصيات ومشاريع القرارات المقدمة من لجنة الخبراء. وعند النظر في توصيات اللجنة المعنية بالمسائل القانونية، طلب المؤتمر من الأمانة أن تقدم تقاريرها المقبلة بشأن متابعة قرارات المؤتمر في شكل جداول خلال الدورات المقبلة.

٦٠- ولدى النظر في توصية لجنة الخبراء بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أحاط المؤتمر علما بعرض الكاميرون باستضافة الدورة.

٦١- وأشار المؤتمر إلى الممارسة المتبعة المتمثلة في التناوب بين أديس أبابا وأماكن أخرى في اختيار مكان انعقاد الدورات، وقرر، بهدف تعزيز المشاركة الوزارية، أن تُعقد الدورة التاسعة والخمسون في أديس أبابا. ورحب المؤتمر بموضوع 'تشكيل مستقبل العمل في أفريقيا: توظيف الشباب، والنمو، والمرونة المالية' وأعرب عن تأييده له.

٦٢- كما أقر المؤتمر موضوع 'من الاستخراج إلى التحويل: الاستفادة من المعادن الحيوية والتنوع البيولوجي في أفريقيا من أجل التصنيع والنمو الأخضر' عنوانا للدورة الستين للجنة الاقتصادية.

٦٣- وعرضت أوغندا استضافة الدورة الستين، وطلب المؤتمر من المكتب النظر في هذا العرض.

٦٤- وعقب تلك المناقشة، اعتمد المؤتمر القرارات على النحو المبين في المرفق الأول بهذا التقرير.

سابعا- النظر في البيان الوزاري وإقراره [البند ٧ من جدول الأعمال]

٦٥- نظر المؤتمر في مشروع البيان الوزاري واقترح تعديلات عليه. واعتُمدت الوثيقة بالإجماع، بصيغتها المعدلة. ويرِد البيان الوزاري في المرفق الثاني بهذا التقرير.

ثامنا- مسائل أخرى [البند ٨ من جدول الأعمال]

٦٦- لم تُثر أي مسائل أخرى.

تاسعا- اختتام الجزء الوزاري والدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [لبند ٩ من جدول الأعمال]

٦٧- أدلى كل من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس المكتب بملاحظات ختامية.

٦٨- وهنأ الأمين التنفيذي رئيس المكتب على قيادته الفعالة للمؤتمر، وشكر حكومة المغرب وشعبه على دعمهما السخي وعلى الضيافة. وأشاد بالوزراء والخبراء والمشاركين الآخرين لمشاركتهم الفعالة ومساهماتهم المتعلقة بالقضايا الرئيسية، بما في ذلك النزاع في الشرق الأوسط والاستعداد لمواجهة الصدمات المستقبلية، والتمويل المستدام للصحة في أفريقيا، ودور البيانات والتكنولوجيات الرائدة في النمو الاقتصادي. كما أعرب عن تقديره للأمانة على تفانيها في تنظيم المؤتمر.

٦٩- وأثنى رئيس المكتب على الأمانة والمشاركين وحكومة المغرب، خاصة وزارة الاقتصاد والمالية، فضلاً عن وسائل الإعلام، على التنظيم الناجح للمؤتمر، وكذلك على روح التضامن التي ميزت هذا الحدث. وأكد على مدى ملاءمة موضوع الدورة للظروف الراهنة، وعلى الطابع العملي الذي اتسمت به المناقشات التي جرت واستنادها إلى الأدلة. وأعرب عن تقديره للوزراء والخبراء على مشاركتهم الفعالة في تحديد الأولويات وبناء توافق في الآراء، وحث أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ترجمة استنتاجات الدورة إلى إجراءات متضافرة ومنسقة لصالح القارة.

٧٠- وبعد الإدلاء بهذه الملاحظات وتبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن رئيس المكتب اختتام الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الساعة ١٩/٠٠.

المرفق الأول

نصوص القرارات والمقرر التي اعتمدها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف – القرارات

٢٠٢٦/١– الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٧

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقر بالأهمية الاستراتيجية للخطط والميزانيات البرنامجية السنوية في وضع تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سياقه الصحيح وتفعيله، وفقا لتوجيهاتها الاستراتيجية ووظائفها الأساسية، وذلك على نطاق برامجها الفرعية التسعة ووفقا لتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يشير إلى إعادة تنظيم برنامج عمل اللجنة بهدف التركيز بشكل أكبر على الأولويات الناشئة ومواءمتها مع أولويات القارة الأفريقية في مجال التنمية ومع تطلعاتها، لا سيما التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١] ولتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'،

وإذ يحيط علمًا بالتقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية للجنة المقترحة لعام ٢٠٢٦،[٢] والتي أُجريت في إطار 'مبادرة الأمم المتحدة ٨٠' وأقرتها الجمعية العامة،[٣]

وإذ يحيط علمًا أيضًا بالتغييرات التنظيمية التي أُجريت بهدف تعزيز الكفاءة البرنامجية والفعالية التنظيمية للجنة، على النحو المبين في المذكرة الإدارية التي قدمها الأمين التنفيذي للجنة إلى مؤتمر الوزراء خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا،[٤]

---

(١) قرار الجمعية العامة ٧٠/١.

(٢) A/80/400، الجزء الرابع–ب–٣٨.

(٣) قرار الجمعية العامة رقم ٨٠/٢٤٢.

(٤) E/ECA/COE/44/INF/2–E/ECA/CM/58/INF/4

وإذ يرى أن أفريقيا لا تزال تتأثر سلبًا بالأزمات والنزاعات المتكررة، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى زيادة تعرضها للصدمات وللتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية السريعة،

وإذ يدرك أن الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٧ تعكسان نتائج مراجعة الإنفاق والجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لتعزيز تنفيذ توجهها البرنامجي الاستراتيجي، وذلك بهدف تيسير تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة،

وبعد الاطلاع على الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٧، اللتين سُلّط الضوء فيهما على الغايات وأهم الأهداف المتوقعة والنتائج المتوخاة لجميع البرامج الفرعية،

١- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز جهودها لتعبئة الموارد بغية تحسين التوازن بين مخصصات الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية؛

٢- يوافق على الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة لعام ٢٠٢٧.

الجلسة العامة العاشرة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦

٢/٢٠٢٦ - النهوض بالطاقة المستدامة لتعزيز البنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يؤكد مجددًا التزام الدول الأفريقية بتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، التي تسلط الضوء على الحاجة إلى بُنًى تحتية طاقوية ورقمية متكاملة باعتبار ذلك أساسًا للتحوّل والنمو الشامل للجميع في القارة،

وإذ يؤكد مجددًا أيضا التزام الدول الأفريقية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[(١)] لا سيما الهدف ٧ (طاقة نظيفة بأسعار معقولة) والهدف ٩ (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)،

وإذ يضع في اعتباره مبادئ وأهداف التعاهد الرقمي العالمي،[(٢)] الذي يسعى إلى تعزيز مستقبلٍ رقمي منفتح وحرٍّ وآمن للجميع، وإدراكا منه لأهميته في النهوض ببُنى تحتية وخدمات رقمية مستدامة وشاملة للجميع وتتسم بالمرونة في جميع أنحاء أفريقيا،

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٩، المرفق الأول.

وإذ يضع في اعتباره أيضًا أن البُنى التحتية الطاقوية والرقمية الموثوقة تكتسي أهمية حاسمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتحوّل الاقتصادي في أفريقيا،

وإذ يلاحظ الزيادة السريعة في توليد البيانات، والحاجة المتزايدة إلى التخزين الآمن والمستدام للبيانات، وما لمراكز البيانات من إمكانات تجعلها قادرة على دعم التنويع الاقتصادي والابتكار في جميع أنحاء القارة،

وإذ يضع في اعتباره التطورات الأخيرة في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وتحليل البيانات الضخمة، التي أدت إلى ارتفاع كبير في استهلاك الطاقة يستوجب إعمال حلول مستدامة في مجال الطاقة،

وإذ يضع في اعتباره أيضًا أن استخدام الطاقة للأغراض الإنتاجية، بما في ذلك في مراكز البيانات، من شأنه المساهمة في الحد من مخاطر الاستثمارات في قطاع الطاقة، وذلك بتعزيز طلبٍ ثابتٍ وموثوق على الكهرباء.

وإذ يقر بالتحديات المستمرة التي تواجهها العديد من البلدان الأفريقية، ومن ذلك ضعف الحصول على الكهرباء، وعدم استقرار شبكات الطاقة، وقلة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، وجميعها أمور تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة للجميع،

وإذ ينوّه بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، لا سيما صياغة 'استراتيجية وخطة عمل من أجل الانتقال في مجال الطاقة'، وكذلك بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والهيئات الإقليمية الأخرى للنهوض بالحلول المستدامة للطاقة وبالتحول الرقمي،

وإذ يدرك أن 'برنامج تنمية البُنية التحتية في أفريقيا' يمنح الأولوية لبناء مراكز البيانات الذي يشكل حجر الزاوية للاقتصاد الرقمي، باعتباره عنصرا أساسيا في مشاريعه المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تعزيز البنية التحتية الرقمية وتحقيق التكامل الإقليمي،

وإذ ينوّه بأوجه التقدم التي تحققت في دمج تكنولوجيات الشبكات الذكية وموارد الطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية، وهو ما يدعم الابتكار والكفاءة والتنمية في جميع أنحاء القارة،

وإذ يقر أيضًا بأن البنية التحتية الإقليمية للطاقة، بما في ذلك المجمعات الإقليمية للطاقة، تكتسي أهمية بالغة في تدعيم أهداف الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك بتوفير إمدادات الطاقة الموثوقة والعابرة للحدود اللازمة للتجارة الرقمية والتنمية الصناعية وتكامل الأسواق القارية،

١- يدعو أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل معا على توسيع نطاق أنظمة الطاقة الحديثة والشبكات الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق التي لا تحصل على ما يكفي من الخدمات، وعلى سد الفجوات في المجالين الرقمي والطاقوي وعلى دعم التنمية الشاملة للجميع؛

٢- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى التعاون مع الاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء على تقييم الاحتياجات من الطاقة لتلبية الطلب المتزايد على مراكز البيانات في القارة، وعلى وضع إطار شامل من أجل التطوير المشترك للبُنى التحتية للطاقة ومراكز البيانات في أفريقيا، بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية؛

٣- *يشجع* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل مع شركائها على وضع مبادئ توجيهية بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة والأثر البيئي والسيادة على البيانات والأمن الرقمي، وذلك من أجل إدارةٍ مستدامةٍ لمراكز البيانات في جميع أنحاء القارة؛

٤- *يناشد* الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء حشدَ المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة لفائدة البنية التحتية للطاقة المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على توسيع وتحديث مجمّعات الطاقة الإقليمية، وتعزيز الطاقة المتكاملة، وتحسين البُنى التحتية الرقمية، وذلك لضمان إمدادات طاقة مستقرة عابرة للحدود تكون قادرة على دعم الاقتصاد الرقمي والقاعدة الصناعية المتناميين في القارة؛

٥- *يهيب* بالمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وبالشركاء الإنمائيين زيادة تمويل المبادرات المتكاملة في مجال الطاقة المستدامة ومراكز البيانات في أفريقيا زيادةً كبيرةً، وذلك بإنشاء آليات للتمويل الابتكاري، مثل التمويل المختلط، والضمانات بشأن المخاطر الجزئية، ورأس المال المخصص لتغطية الخسائر الأولى، بهدف الحد من المخاطر المتصلة بالاستثمارات، وتحرير رأس المال الخاص، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص؛

٦- *يشجع* الدول الأعضاء على العمل، بالتعاون مع الهيئات الإقليمية والشركاء الإنمائيين، على تطوير وتعزيز أسواق رأس المال المحلية لحشد الموارد المحلية للاستثمار في البنى التحتية على المدى الطويل، والعمل في الوقت نفسه على تحسين توافر البيانات المتعلقة بتمويل المشاريع وشفافيتها وجودتها، لتمكين المستثمرين من إجراء تحليلات منصفة ودقيقة للمستثمرين بشأن المخاطر والعوائد؛

٧- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاءَها إلى مواصلة تقديم الدعم لأعضائها عن طريق تنفيذ برامج بناء القدرات التي تعزز رأس المال البشري المحلي، مع التركيز بوجه خاص على زيادة مشاركة النساء والشباب، وتقديم المساعدة التقنية، وتعزيز

مبادرات تبادل المعارف، وذلك لتشجيع وضع وتنفيذ نماذج تجارية قابلة للتطبيق في سبيل تعزيز إنتاج الطاقة المستدامة اللازمة لعمل مراكز البيانات؛

٨- *يطلب* من اللجنة تقديم معلومات مستكملة بانتظام عمَّا تحقق من تقدم في هذه المبادرات في أفريقيا، لا سيما عن النتائج القابلة للقياس والتوصيات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها مستقبلًا.

الجلسة العامة العاشرة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦

٣/٢٠٢٦ – إعادة تنظيم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٦٧١ ألف (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٥٨، الذي كُلّفت بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها الأعضاء وتيسير التعاون الدولي دعما للتنمية الأفريقية،

وإذ يشير أيضًا إلى قرار الجمعية العامة ٧٩/٣١٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٢٥، الذي رحبت فيه بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز الأمم المتحدة كي تواكب عالما متغيرا ولجعلها قادرة على التصدي لتحديات الحاضر والمستقبل من خلال مبادرة 'الأمم المتحدة ٨٠'،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٨٠/٢٤٢ المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، الذي أيّدت فيه الجمعية العامة التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦،[١]

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من آذار/مارس ٢٠٢٥ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٦،[٢] الذي يسلط الضوء على النتائج التي حققتها اللجنة في جميع مجالات برامجها،

وإذ يقر بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لإعادة تنظيم نفسها وتوجهاتها البرنامجية،

وبعد الاطلاع على مذكرة الأمين التنفيذي بشأن التغييرات التنظيمية التي طرأت مؤخرا على أمانة اللجنة،[٣]

---

(١) A/80/400, part IV.B.38

(٢) E/ECA/COE/44/7

(٣) E/ECA/COE/44/INF/2–E/ECA/CM/58/INF/4

١- *يشير إلى* تنقيح الاحتياجات من الموارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٦ وإعادة تعديل الهيكل التنظيمي، اللذين تم تنفيذهما بهدف تعزيز التنسيق الداخلي، وتحسين التعاون بين الشُّعب، والتقليل من التشظي، وتعزيز الكفاءة العامة في سياق مبادرة 'الأمم المتحدة ٨٠'؛

٢- *يشير أيضا* إلى التعديلات الإضافية التي أُجريت على برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف زيادة تعزيز الكفاءة والفعالية، وتعزيز الاتساق، وتقوية أوجه التآزر، والاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات أعضاء اللجنة؛

٣- *يلاحظ مع التقدير* أن إعادة التنظيم المقترحة لا تُغيِّر في الولايات الحكومية الدولية أو نطاق التغطية الجغرافية للجنة؛

٤- *يأذن* للجنة بإعادة تنظيم برنامج عملها من خلال تبسيط هيكل شُعبها وأقسامها؛

٥- *يأذن كذلك* بتغيير اسم الشعبة المعنية بالشؤون الجنسانية والفقر والسياسات الاجتماعية إلى 'شعبة التنمية الاجتماعية الاقتصادية'، وتغيير اسم البرنامج الفرعي ٦ (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) إلى 'التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب'، وتغيير اسم البرنامج الفرعي ٩ (الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية) إلى 'الفقر والسياسات الاجتماعية والاقتصادية'، ويطلب تعديل أهداف هذين البرنامجين الفرعيين وفقا لذلك؛

٦- *يأذن للجنة كذلك* بتنقيح هدف ومجال تخصص البرنامج الفرعي ٧، العنصر ١ (الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا) من أجل مواءمة تنفيذ أنشطته البرنامجية بصورة أفضل مع نهجٍ أوسع وأكثر تكاملاً يركّز على النمو المتسارع والشامل والتنمية المستدامة، مع زيادة التركيز على السياسات الاقتصادية الكلية، وتمويل التنمية، والإدارة المالية، والتكامل الإقليمي، والتنويع الاقتصادي؛

٧- *يطلب من* الأمين التنفيذي مواصلة البحث عن السبل الكفيلة بتحسين الفعالية والكفاءة، وتعزيز اللجنة بشكل أكبر حتى تظل مهيأة بشكل كامل لأداء مهامها.

الجلسة العامة العاشرة
٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦

باء – المقرر

١٠٠/٢٠٢٦ – موعد الدورة التاسعة والخمسين ومكان انعقادها وموضوعها، وموضوع الدورة الستين

قرر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في جلسته العامة العاشرة، التي عُقدت في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦، أن يَعقد الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مقرها بأديس أبابا، في موعد يحدد لاحقا، تحت عنوان 'رسم مستقبل العمل في أفريقيا: تشغيل الشباب، والنمو، والمرونة المالية'، وأن يعقد الدورة الستين للجنة تحت عنوان 'من الاستخراج إلى التحويل: الاستفادة من المعادن الحيوية والتنوع البيولوجي في أفريقيا من أجل التصنيع والنمو الأخضر.'

الجلسة العامة العاشرة
نيسان/أبريل ٢٠٢٦

المرفق الثاني

البيان الوزاري

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

المجتمعين في مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المنعقد في مدينة طنجة، المغرب، يومي ٢ و٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٦ خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

إذ تتشرف بحضور ئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، السيد محمود علي يوسف، ونائب رئيس جمهورية بوتسوانا، السيد ندابا غاولاثي، ونائب الرئيس الأسبق لجمهورية نيجيريا الاتحادية، السيد ييمي أوسينباجو.

وإذ تتشرف أيضا بحضور الوزراء المعنيين بالعلم، والتكنولوجيا، والابتكار، ووزراء الصحة في الدول الأفريقية، ومحافظي المصارف المركزية الوطنية في أفريقيا، وغيرهم من الشخصيات رفيعة المستوى وضيوف الشرف،

وبعد المداولات بشأن موضوع الدورة الثامنة والخمسين، الذي يحمل عنوان: ''النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحوّل الاقتصادي لأفريقيا''،

وإذ ندرك أنه في الوقت الذي شهدت فيه أفريقيا نموًّا اقتصاديًّا ملحوظا، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤,٢ في المئة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٤، وأبانَت عن ريادة عالمية في وضع بعض الحلول الابتكارية في مجالات مثل التمويل الرقمي، والطاقة المتجددة والنظم التكنولوجية، إلا أن الأثر الإجمالي للابتكار على نمو الإنتاجية على نطاق واسع وعلى التحول الهيكلي ظل محدودا، وهو ما يعكس التحديات التي تواجه توسيع نطاق هذه النجاحات ونشرها في جميع أنحاء القارة،[١]

وإذ ندرك أيضًا أن النمو الذي شهدته القارة كان مدفوعًا إلى حد كبير بالزيادات المستمرة في الاستثمارات الرأسمالية وبقوى عاملة آخذة في التوسع، وهو ما يوفر أساسًا متينًا للتنمية المستقبلية، وأن مساهمة إجمالي إنتاجية العوامل، رغم أنها لا تزال محدودة، تعكس فرصًا غير مستغلة لمواصلة تعزيز الكفاءة واستيعاب الابتكار وتوليد القيمة في مختلف الاقتصادات،

(١) United Nations Conference on Trade and Development, Real gross domestic product: total and per capita, growth rates, annual, UNCTADstat. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/ (accessed on 3 April 2026).

وإذ ندرك أن عملية إعادة توزيع القوة العاملة ورأس المال التي تجري بوتيرة بطيئة حاليا من أنشطة منخفضة الإنتاجية إلى قطاعات عالية الإنتاجية، مثل الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة، تكتسب زخمًا تدريجيًّا في العديد من البلدان، وأن التقدم المستمر في نمو الإنتاجية والتصنيع يبشر بآفاق واعدة لإطلاق العنان لإمكانات القارة الهائلة غير المستغلة وللدفع بعجلة التحول الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام،

وإذ ندرك أيضًا أنه يمكن استخدام التكنولوجيات الرائدة والابتكار لإطلاق العنان لإمكانات النمو في أفريقيا ولتعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على المنافسة بفضل زيادة الإنتاجية والتنويع،

وإذ ندرك كذلك أنه يمكن استخدام التكنولوجيات الرائدة أيضًا لتسريع التحوّل الهيكلي، وهو ما يسمح بإعادة تخصيص الموارد التي تمس الحاجة إليها من قطاعات منخفضة الإنتاجية إلى قطاعات عالية الإنتاجية،

وإذ ندرك أن التكنولوجيات الرائدة والابتكارات المستمرة المتصلة بهذه التكنولوجيات لن تؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة فحسب، بل ستعزز أيضا قدرة البلدان على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، إذا تم تضمينها في إطار بيئة سياسية وتنظيمية مواتية، ومدعومة بتمويل كافٍ، ومستندة إلى تحليلات البيانات،

وإذ نلاحظ، على وجه الخصوص، أن التكنولوجيات الرائدة يمكن أن تُسهم في بناء قوة عاملة تتمتع بالصحة ومنتجة، وهو أمر أساسي للدفع بعجلة التنمية المستدامة في أفريقيا والتحول الاقتصادي على المدى الطويل.

وإذ يساورنا القلق بشأن ما قد يترتب عن التوترات الجيوسياسية والتجارية والنزاعات في أفريقيا من انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

وإذ يساورنا القلق أيضا بشأن فرض عقوبات أحادية الجانب على عدد من البلدان الأفريقية، الأمر الذي أثر سلبا على جهودها الرامية إلى التصنيع، وتعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص، والحصول على التمويل الإنمائي الدولي بشكل عام، والمساعدة المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة بشكل خاص، وهو ما يعرقل مساعيها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ [٢] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، ويؤدي إلى تصورات سلبية عن مناخ الاستثمار في تلك البلدان،

وإذ تُقر بأن البلدان الأفريقية ليست كلها على المستوى نفسه من التقدم التكنولوجي والتطور في البنية التحتية الرقمية.

[٢] قرار الجمعية العامة ٧٠/١.

فإننا:

١- *نقرُّ* بأن التكنولوجيات الرائدة لا تعزز الكفاءة من خلال إجمالي إنتاجية العوامل فحسب، بل تحسّن أيضًا تعبئة العمالة ورأس المال وتكاملهما، وذلك بتعزيز مهارات العمال، وزيادة مشاركة القوة العاملة، وضمان استخدام الآلات والمعدات والبنية التحتية بفعالية أكبر؛

٢- *نقرّ أيضا* بأن التكنولوجيات الرائدة والابتكارات تتيح فرصًا كبيرة للبلدان الأفريقية تُمكِّنها من تحقيق التحوّل الاجتماعي والاقتصادي، والتكامل الإقليمي، والتقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

٣- *نقرُّ كذلك* بأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، المدعوم بأنظمة رقمية قابلة للتشغيل البيني، وقواعد موحَّدة في مجال التجارة الرقمية، وأطر موثوقة لحوكمة البيانات، من شأنه إيجاد سوق تتمتع بالحجم والقدرة التنافسية ودرجة التكامل اللازمة لتمكين البلدان الأفريقية من تسخير قوة البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق النمو؛

٤- *ندرك* أن السوق العالمية للتكنولوجيات الرائدة سوقٌ واسعة وتزداد توسعا، إذ تشير آخر التقديرات إلى أن حجمها سينمو من ٢,٥ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ إلى ١٦,٤ تريليون دولار [٣] بحلول عام ٢٠٣٣؛

٥- *ندرك أيضًا* أن أفريقيا تتمتع بإمكانات هائلة تُمكنها من الاستئثار بحصة كبيرة من السوق المتنامية للتكنولوجيات الرائدة، بالنظر إلى كونها موطنا لخُمس سكان العالم، ونحو ٤٢ في المئة من الشباب في العالم، وتستأثر بنسبة ٣٠ في المئة من احتياطيات العالم من المعادن الحيوية، و٦٠ في المئة من أفضل موارد الطاقة الشمسية على كوكب الأرض، [٤] ولكن عليها أن تستخدم مواردها بفعالية لتجسيد تلك الإمكانات؛

٦- *نلاحظ* أن التغيرات الجيواقتصادية تضع البلدان الأفريقية أمام تحديات وفرص لتطوير تكنولوجيات رائدة وحلول ابتكارية محددة ومترابطة من شأنها إعادة تشكيل الحوكمة الاقتصادية العالمية، مع تزايد النقاشات بشأن السيادة على البيانات، وتنظيم الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتجارة الرقمية عبر الحدود، ومع اعتماد سياسات صناعية ترمي إلى تأمين حيازة قدرات استراتيجية، لا سيما فيما يتعلق بأشباه الموصِلات، والمعادن الحيوية اللازمة لإحداث التحول الطاقوي، [٥] وتكنولوجيات البطاريات، وسلاسل القيمة في

(٣) *Technology and Innovation Report 2025: Inclusive Artificial Intelligence for Development* (United Nations publication, 2025).

(٤) Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa 2026: Growth through Innovation – Harnessing Data and Frontier Technologies for Africa's Economic Transformation* (Addis Ababa, 2026).

(٥) المعادن الحيوية للانتقال الطاقوي هي موارد أساسية غير وقودية، مثل الليثيوم والكوبالت والنيكل والعناصر الأرضية النادرة، وتعد ضرورية لتصنيع التقنيات الخضراء مثل بطاريات السيارات الكهربائية، والتوربينات الهوائية، والألواح الشمسية.

مجال الطاقة المتجددة؛

٧- *نلاحظ أيضا* أن بعض التكنولوجيات الرائدة بدأت تبرُز باعتبارها ذات أهمية استراتيجية للتحوّل الهيكلي في أفريقيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وأنظمة التشغيل الآلي، وسلسلة الكتل، وإنترنت الأشياء، والتكنولوجيا الأحيائية، والتكنولوجيا النانوية، والتكنولوجيات الصناعية الخضراء، والتكنولوجيا المالية، وأنظمة الدفع الرقمية؛

٨- *نلاحظ كذلك* أن عددًا متزايدًا من الشركات الناشئة والأدوات المتخصصة في الذكاء الاصطناعي تركّز على التحديات العملية من قبيل مراقبة المحاصيل، وعمليات التشخيص، وتقييم المخاطر الائتمانية والمالية، والخدمات اللغوية المصممة خصيصًا لتناسب السياقات المحلية؛

٩- *نلاحظ* أن تكنولوجياتٍ رائدةً رقميةً أخرى تشهد نموًّا أيضا، ومن ذلك على سبيل المثال، يُتوقَّع أن ينمو حجم سوق إنترنت الأشياء في أفريقيا من ٧ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤ إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣١، مدعوما بالتقدم الذي تشهده البنية التحتية لشبكات الهاتف المحمول؛ (٦)

١٠- *نقرّ* بأن عدد البلدان الأفريقية التي تمتلك مرافق لتحليل التسلسل الجيني عالية الإنتاجية ارتفع من ٧ بلدان في عام ٢٠١٩ إلى ٣١ بلدا في عام ٢٠٢٢، (٧) وذلك رغم النمو المتواضع لقطاعي التكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيا النانوية في أفريقيا قياسًا بالمعايير العالمية، ومن المتوقع أن تنمو سوق التكنولوجيا النانوية الأفريقية من ١٨,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٥ إلى ٦١,٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣١، بفضل تطبيقاتٍ في مجال الطب النانوي والمواد النانوية المستخدمة في مجالي الطاقة المتجددة والإلكترونيات النانوية؛ (٨)

١١- *نلاحظ* أن أفريقيا تتمتع بموارد لا مثيل لها في مجال الطاقة المتجددة، وهي موارد حيوية لزيادة القدرة التنافسية الإنتاجية عن طريق تطوير مراكز البيانات، من بين أشكال أخرى من التكنولوجيات، وللتحوّل الاقتصادي المدفوع بالابتكار، حيث تمتلك ١٢ في المئة من الإمكانات العالمية القابلة للاستغلال في مجال الطاقة الكهرومائية، (٩) والقدرة على إضافة نحو ٣٥٠ جيجاوات من الطاقة الكهرومائية، و١١٠ جيجاوات من طاقة الرياح، و١٥

(٦) Ravi Bhandari, “Africa IoT market (2026–2032): size, forecast, value, companies, trends, outlook, growth, industry, analysis, share and revenue”, 6Wresearch, July 2023. Available at www.6wresearch.com/industry-report/africa-iot-market.

(٧) Africa Centres for Disease Control and Prevention, “A six-year journey: advancing pathogen genomics in Africa”, 4 April 2003.

(٨) Mobility Foresights, “Africa nanotechnology market size, share, trends and forecasts 2031”, 4 August 2025.

(٩) David Appleyard, “Africa’s hydropower future”, Renewable Energy World, 1 January 2014.

جيجاوات من الطاقة الحرارية الأرضية، و ١٠ تيراواط من الطاقة الشمسية؛[١٠]

١٢- *نلاحظ أيضا* أن تطوّر أسواق الكهرباء الإقليمية يتيح إطارًا عمليًّا يسمح باستغلال مصادر الطاقة المتجددة في القارة؛

١٣- *نشدّد* على أن ٣٠ في المئة تقريبا من احتياطيات المعادن الحيوية العالمية، موجودة في أفريقيا،[١١] وهو ما يمنح القارة ميزة نسبية واضحة، ويمكن للبلدان الأفريقية، من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة المحلية والإقليمية والعالمية، أن تدفع بعجلة التصنيع الأخضر والتنمية المستدامة؛

١٤- *نشدّد أيضا* على أن التكنولوجيات الرائدة، مثل التتبع الرقمي وسلسلة الكتل والبيانات البيومترية، تدعم تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين[١٢] والاستراتيجية الأفريقية للمعادن الخضراء،[١٣] وذلك بإحداث تحوّل في الصناعة التعدينية في أفريقيا من خلال دعم السياسات الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق، والتشجيع على التوريد المسؤول، بهدف تحسين التتبع وحماية حقوق العمال وتعزيز المعايير البيئية؛

١٥- *نشدّد كذلك* على أن التكنولوجيات الرائدة، لا سيما التكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيا الرقمية الزراعية وإنترنت الأشياء قادرة، إذا ما طُبقت على نطاق واسع، على إحداث تحوّل جذري في قطاع الزراعة في أفريقيا، إذ يمكن استخدامها لزيادة إنتاجية المحاصيل، وتعزيز كفاءة استخدام المياه والأراضي، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتكيّف معه؛

١٦- *نقرّ* بأن الثورة الرقمية العالمية والتقدم في مجال التكنولوجيات الرائدة يتطلبان قوة عاملة قادرة على التكيّف، حيث يكون الشباب أكثر قدرة على التكيّف والإبداع، ويميلون إلى استهلاك التكنولوجيات الرقمية والابتكارية بشكل أكبر، وهو ما يؤدي إلى توسيع سوق العمل؛

١٧- *نلاحظ* أن الذكاء الاصطناعي وأنظمة التشغيل الآلي قد يؤديان إلى زيادة صافية في الوظائف تبلغ ٧٨ مليون وظيفة على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠،[١٤] وأن أفريقيا قد تستفيد أيضا من استحداث فرص العمل إذا تم توفير تدريب معزز على المهارات

(١٠) African Development Bank, "Why Africa is the next renewables powerhouse", 7 December 2018

(١١) African Development Bank, "Critical minerals for Africa's inclusive growth and development" (Abidjan, Côte d'Ivoire, 2025)

(١٢) African Union, *Africa Mining Vision* (Addis Ababa, 2009)

(١٣) African Minerals Development Centre, *Africa's Green Minerals Strategy* (Addis Ababa, African Union, 2024)

(١٤) World Economic Forum, *Future of Jobs Report 2025: Insight Report* (Cologny, Switzerland, 2025)

الرقمية، ذلك أنه بحلول عام ٢٠٣٠، ستكون ٢٣٠ مليون وظيفة في القارة في حاجة إلى مهارات رقمية؛[١٥]

١٨- *نلاحظ أيضا* أن أنظمة الدفع الرقمية ومنصات الخدمات المالية عبر الأجهزة المحمولة تؤدي إلى تحول في الاقتصادات الأفريقية، وذلك بخفض تكاليف المعاملات، وزيادة الكفاءة، وتوسيع فرص الحصول على التمويل وولوج الأسواق، وتعزيز الشمول المالي، وهو ما يمكّن الشركات من الوصول إلى زبائن جدد، وتبسيط عملياتها، وبناء مصداقية رقمية؛

١٩- *نؤكد* على أن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، باعتباره حجر الأساس للنهوض بالتكامل والترابط الإقليميين، يتيح فرصا هائلة للاستثمار والتصنيع والابتكار والتنمية؛

٢٠- *نؤكد أيضا* على أن التكنولوجيات الرائدة تكتسي أهمية حيوية للمضي قدمًا في تنفيذ الاتفاق؛

٢١- *نلاحظ* أن 'نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية' يتيح إجراء مدفوعات فورية عبر الحدود بالعملات المحلية، وهو ما يقلّص تكاليف المعاملات إلى النصف تقريبًا، وأن 'منصة التبادل التجاري الأفريقي' تتيح للشركات، أيًّا كان حجمها، ولوج أسواق جديدة وتبسيط سلاسل التوريد الخاصة بها في أفريقيا؛

٢٢- *نلاحظ أيضا* أنه لا بد من وجود قيادة وطنية رفيعة المستوى مكرّسة لمسائل التكنولوجيات الرائدة للإشراف على وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، وتوفير الموارد الكافية، ورصد التقدم، وإجراء ما يلزم من تعديلات للتعامل مع القضايا الجديدة والناشئة؛

٢٣- *نلاحظ كذلك* أن نشر التكنولوجيات الرائدة في الاقتصاد غير الرسمي وفي المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة مسألة يجب دعمها بمختلف السبل، ومنها إنشاء مراكز تَمَيُّز لتطوير الذكاء الاصطناعي وتطبيقه بوتيرة سريعة؛

٢٤- *تُقرّ* بأن حصة القارة من إجمالي عدد مراكز البيانات على مستوى العالم تبلغ حاليا أقل من ١ في المئة،[١٦] وهو ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتأخيرات وإلى تعريض البيانات الحساسة للمخاطر، وبأن زيادة هذه الحصة، بهدف تعزيز السيادة الرقمية الأفريقية، ستتطلب المزيد من الاستثمارات من القطاعين العام والخاص في مراكز البيانات وفي القدرات

(١٥) Landry Signé and others, "Leveraging Africa's inner strength to realize its full economic potential", in *Foresight Africa: Top Priorities for the Continent, 2025–2030*, Landry Signé, ed. (Washington, D.C., Brookings Institution, 2025)

(١٦) Hiedberg Insights, "The potential for data centers in Africa with the rise of AI", Medium, 14 July 2025

المحلية اللازمة لإقامتها؛

٢٥- *نقرّ أيضا* بضرورة قيام البلدان بتنفيذ وإنفاذ أطر وسياسات قارية للدفع بعملية التحوّل الرقمي؛

٢٦- *نؤكّد* أن نسبة البلدان الأفريقية التي أدرجت تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناهجها الدراسية لا تتجاوز ٥٠ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٥ في المئة من البلدان في المناطق الأخرى،[١٧] وذلك رغم الحاجة المتزايدة إلى المهارات الرقمية، وبالتالي فإن الاستثمار في التدريب والوظائف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والجهود الرامية إلى تضييق الفروق بين الجنسين، أمور ضرورية لضمان انتشار التكنولوجيات الرائدة؛

٢٧- *نقر* بالمخاطر المرتبطة بالأخذ بالتكنولوجيات الرائدة، بما في ذلك التهديدات في مجال الأمن السيبراني والتبعية التكنولوجية الملازمة لتخزين معظم البيانات الأفريقية في مراكز بيانات تقع خارج المنطقة، علاوة على الاختلالات في سوق العمل التي قد تؤدي إلى زيادة البطالة والتفاوت الاجتماعي الاقتصادي في جميع أنحاء القارة؛

٢٨- *نُقِرّ أيضا* بأن التوسع في استخدام التكنولوجيات الرائدة وتسريع التحول الرقمي سيتطلبان تعبئة موارد مالية كافية على المستوى الوطني؛

٢٩- *نقر كذلك* بأن شباب أفريقيا هم المحرك الرئيسي للتحول الرقمي في القارة، لكنهم لا يزالون يواجهون قيودًا كبيرة تعرقل قدرتهم على اعتماد الحلول الابتكارية.

٣٠- *نهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يتعاملوا مع البنية التحتية للتكنولوجيا الرائدة باعتبارها سلعة عامة أساسية وأصلًا سياديًّا استراتيجيًّا، بهدف خفض تكاليف النطاق العريض وتعزيز السيادة على البيانات، وهو ما سيتطلب تنسيقًا بين الوزارات وشراكات قوية بين القطاعين العام والخاص؛

٣١- *نحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الاعتراف بالبنية التحتية الرقمية باعتبارها عاملا استراتيجيا وأساسيا للدفع بالتنمية الاقتصادية، وعلى دمج توسيع هذه البنية التحتية في التخطيط الإنمائي الوطني إلى جانب قطاعات البنية الأساسية الأخرى بهدف منح الأولوية للاستثمار ومعالجة الفجوات في مجال الربط، وذلك بواسطة دعم عام موجه عند الاقتضاء، من بين وسائل أخرى؛

٣٢- *نشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز الأطر التنظيمية والاستثمارية التمكينية لمراكز البيانات التي تعمل بالطاقة المتجددة، بما في ذلك من خلال

[١٧] Salah-Eddine Kandri, “Africa’s future is bright – and digital”, World Bank, 23 October 2019

تيسير التوقيع على اتفاقات شراء الطاقة المتجددة وغيرها من آليات تخفيف المخاطر، بغية ضمان إمداد موثوق من الطاقة دون الضغط على الشبكات الوطنية؛

٣٣- *نهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يضعوا استراتيجياتٍ وطنيةً قويةً في مجال الأمن السيبراني وأطرًا لحوكمة البيانات، مع إنشاء هيئات مستقلة لحماية البيانات ووكالات وطنية للأمن السيبراني، وذلك للتخفيف من الاضطرابات الرقمية في الأنظمة وبناء الثقة اللازمة لاقتصاد رقمي مزدهر؛

٣٤- *نهيب أيضا* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يعملوا على سنّ وتنفيذ قوانين شاملة في مجال حماية البيانات وتحقيق التوازن بين تدفق البيانات عبر الحدود ومتطلبات الأمن الوطني والخصوصية؛

٣٥- *نشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على استخدام آليات للتمويل الابتكاري، والعمل، عن طريق تعزيز مصارفها الإنمائية الوطنية وقدراتهم التنظيمية، على جذب الاستثمارات الخاصة، ومن ثمّ تقليص الأعباء المالية وتقليل المخاطر التي تواجه مشاريع التكنولوجيات الرائدة ذات التأثير الكبير؛

٣٦- *ندعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى النظر في إمكانية استخدام التمويل المختلط لخفض تكلفة رأس المال بالنسبة للمشاريع التكنولوجية عالية المخاطر، وإنفاذ آليات ضمان المحافظ الاستثمارية، عن طريق صندوق الضمان الأفريقي، على سبيل المثال، بغية تشجيع المصارف التجارية على إقراض الشركات التكنولوجية الناشئة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛

٣٧- *ندعو أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بزيادة الإنفاق الوطني على البحث والتطوير والوصول به إلى ١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، عملا بتوصية الاتحاد الأفريقي،[١٨] وإلى استحداث حوافز مالية للإنفاق على البحث والتطوير في القطاع الخاص، مثل الخصوم الضريبية والخصم الفوري للنفقات، من أجل استكمال الإنفاق العام، وإنشاء صناديق وطنية للابتكار بغية توجيه الموارد نحو قطاعات ذات أثر كبير، بهدف الحد من الاعتماد على تكنولوجيات مستوردة؛

٣٨- *نحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواءمة مناهجها التعليمية الوطنية مع الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل، وذلك بإطلاق مبادرات تتعلق بتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والتثقيف الرقمي، مع مراعاة أن معالجة التفاوت الحاد في المهارات يتطلب إقامة شراكات بين وزارات التعليم ومنظمات القطاع الخاص من أجل إقامة مراكز لإعادة التدريب وإعادة التأهيل؛

[١٨] African Union, *Science, Technology and Innovation Strategy for Africa, 2024* (Addis Ababa, 2014).

٣٩- *ندعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إقرار إلزامية إدراج علوم الحاسوب والتثقيف الرقمي في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية، وتوسيع نطاق برامج التعليم والتدريب التقني والمهني لتشمل وحدات دراسية عملية في مجالات الذكاء الاصطناعي والروبوتية وصيانة المعدات، وإصلاح برامج التدريب لضمان إتقان المعلمين لاستخدام الأدوات الرقمية وإلمامهم بالنظريات التربوية الحديثة؛

٤٠- *ندعو أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تضييق التباينات بين الجنسين في مجالات دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ودعم العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب أنظمة التشغيل الآلي، وذلك بتعميم نُظُم معلومات سوق العمل والميْزنة المراعية للمنظور الجنساني؛

٤١- *ندعو كذلك* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تنفيذ برامج مِنحٍ دراسية وإرشادية محددة الهدف لفائدة النساء في مجالات دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعزيز آليات التمويل القائمة والاستفادة منها، من خلال التخصيص الفعال للموارد المرصودة، من بين أمور أخرى، وذلك لدعم إعادة التدريب وتعزيز المهارات لفائدة العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب استبدالهم بأنظمة التشغيل الآلي، مع التركيز على انتقالهم إلى وظائف ذات قيمة أعلى؛

٤٢- *نهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الإسراعَ في تنفيذ بروتوكول التجارة الرقمية الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بنُظُم الدفع القابلة للتشغيل البيني؛

٤٣- *ندعو أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بغية إقامة سوق رقمية موحدة، إلى توسيع نطاق المشاركة في 'نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية' للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتفعيله تفعيلا كاملا، وذلك بهدف الحد من الاعتماد على العملات الصعبة، وخفض تكاليف المعاملات، ومواءمة قواعد التجارة الرقمية ومعايير حوكمة البيانات الخاصة بهم؛

٤٤- *نحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع سلاسل قيمة إقليمية للقطاعات الاستراتيجية للتكنولوجيات الرائدة؛

٤٥- *نطلب* من الجماعات الاقتصادية الإقليمية تيسير التخطيط الصناعي متعدد الأقطار، بهدف تجميع الموارد اللازمة للبنية التحتية للبيانات وتعزيز القيمة المضافة المحلية في قطاعات الاقتصاد الأخضر الاستراتيجية؛

٤٦- *نشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل، بالتعاون مع المؤسسات دون الإقليمية والقارية ذات الصلة، على استكشاف وتعزيز إمكانية إنشاء مناطق اقتصادية خاصة عابرة للحدود تركز على إنتاج البطاريات والمركبات الكهربائية، وذلك بالاستفادة مما

تزخر به القارة من معادن حيوية، وضمان الاتساق مع الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك قواعد المنشأ الخاصة بها؛

٤٧- *تدعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل، بالتعاون مع المؤسسات دون الإقليمية والقارية ذات الصلة، على استكشاف وتنفيذ مشاريع استثمارية مشتركة لإقامة مراكز إقليمية مشتركة وبنية تحتية للحوسبة عالية الأداء، مع تعزيز مواءمة الأطر التنظيمية وأطر حوكمة البيانات الموثوقة، وذلك لمواجهة ارتفاع التكاليف المرتبطة بتشظي النظم على الصعيد الوطني؛

٤٨- *تهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يعملوا على تنفيذ تعبئة فعّالة للموارد المحلية لدعم التكنولوجيا والابتكار، وذلك من خلال نظام ضريبي رقمي، وإدارة عامة رقمية، وآليات التمويل الابتكاري، من بين أمور أخرى، وندعوهم إلى العمل على الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلانٍ بشأن تعبئة الموارد المحلية تمَّ اعتماده خلال الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الذي اشتركت في تنظيمه كل من حكومة المغرب واللجنة الاقتصادية في ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٦؛

٤٩- *تحث* الدول المعنية على رفع العقوبات أحادية الجانب دون قيد أو شرط، حيث إن هذه العقوبات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وقد أثَّرت سلبا على جهود عدد من البلدان الأفريقية في مجال التصنيع، وتعبئة رؤوس أموال القطاع الخاص، والحصول على التمويل الإنمائي الدولي والمساعدة المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة، وهو ما يعرقل جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'؛

٥٠- *تحثّ* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز آليات التعلّم من الأقران وتبادل الخبرات لتسريع التحول الرقمي في أفريقيا بطريقة فعّالة من حيث التكلفة، والشمول، وموجّهة نحو التنمية، مع ضمان عدم تخلّف أي بلد عن الركب.

٥١- *تشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تشكيل فرق عمل يرأسها رئيس دولة أو رئيس وزراء لقيادة الاستراتيجيات الرقمية، وهو ما من شأنه أن يُبيّن الإرادة السياسية وضمان التنسيق على مستوى الحكومة بأسرها؛

٥٢- *تشجع أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تهيئة بيئات تجريبية تنظيمية تتيح اختبار التكنولوجيات الجديدة وتنفيذها بصورة تجريبية بأمانٍ، وذلك قبل سنّ لوائح تنظيمية شاملة؛

٥٣- *تحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تيسير نشر التكنولوجيات الرقمية في أوساط الشركات العاملة في القطاع غير الرسمي والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة،

وذلك على سبيل المثال بالاستفادة من خدمات الإرشاد في مجال الرقمنة وتوسيع نطاقها، بالتعاون مع القطاع الخاص؛

٥٤- *تحثّ أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الاستفادة من خبرات المغتربين الأفارقة لبناء القدرات الوطنية في مجال البحث، وإنشاء شركات ناشئة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

٥٥- *ندعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز الدعم المقدم لرواد الأعمال الشباب من خلال تهيئة بيئة مواتية تشجّع على الابتكار، وتُيسّر توسيع نطاق استخدام الحلول الرقمية، وتحمي حقوق الملكية الفكرية، وذلك عبر تحسين الوصول إلى المنح، ورأس المال الاستثماري، وآليات التمويل المختلط، ومبادرات بناء القدرات محددة الهدف، من بين أمور أخرى.

٥٦- *ندعو* كذلك أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل معا في سبيل توسيع نطاق أنظمة الطاقة الحديثة والشبكات الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق التي تعاني من نقصٍ في الخدمات، وذلك بهدف تدارك أوجه التفاوت في المجالين الرقمي الطاقوي ودعم التنمية الشاملة للجميع؛

٥٧- *نشجّع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين على زيادة الاستثمار في التصنيع المحلي للأجهزة الرقمية، ومنح الأولوية للمشتريات المحلية والإقليمية، وذلك في سبيل تعزيز السيادة الرقمية، وتقليص الاعتماد على الخارج، ودعم تطوير سلاسل القيمة الرقمية الإقليمية.

٥٨- *نطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التعاون مع الاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء على تقييم احتياجات مراكز البيانات من الطاقة مستقبلا، والتي تزداد الحاجة إليها في أفريقيا، وفي وضع إطار شامل للعمل المشترك على إنشاء البُنى التحتية للطاقة ومراكز البيانات في أفريقيا، مع ضمان توافق ذلك مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية؛

٥٩- *ندعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل مع شركائها على وضع مبادئ توجيهية بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة، والأثر البيئي، والأمن الرقمي من أجل إدارة مستدامة لمراكز البيانات في جميع أنحاء القارة؛

٦٠- *نهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركائها أن يستمروا في تقديم الدعم لأعضائها، وذلك في شكل برامج محددة الهدف لبناء القدرات، ومساعدة تقنية، ومبادرات لتبادل المعرفة، بغية التشجيع على وضع وتنفيذ نماذج تجارية قابلة للتطبيق ترمي إلى تعزيز إنتاج الطاقة المستدامة لمراكز بياناتهم.